واقع المالية الأخلاقية في البنوك التجارية النشطة في الجزائر
دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية لولايتي برج بوعريريج وسطيف

The reality of ethical finance in the active commercial banks in Algeria
A case study of a sample of banking agencies in Bordj Bou Arreridj and Setif

ريغي أسماء [1] *، قايدي خميسي [2]

[1] 1جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، (الجزائر)، asma.righi@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج–، (الجزائر)، khemissi.g@univ-bba.dz

الاستلام: 2021/05/31 القبول: 2021/06/27 النشر: 2021/09/30

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة واقع تبني البنوك التجارية الجزائرية لأبعاد ومبادئ المالية الأخلاقية، وذلك من خلال دراسة ميدانية لأربعة وعشرين وكالة بنكية نشطة في ولايتي برج بوعريريج وسطيف، وعبر المعالجة الإحصـــائية للبيانات والمعطيات المتحصل عليها باستخدام برنامج SPSS وتحليلها اقتصاديا.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها غياب تام لثقافة المالية الأخلاقية في البنوك التجاريـــة النشطة في الجزائر، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد العينة حول تطبيق أبعاد ومبادئ المالية الأخلاقية في البنوك الوطنية والأجنبية، وذلك راجع إلى قيام بعض البنوك التجارية خاصة الوطنية منها بالمساهمة في المشاريع ذات الطابع الاجتماعي، إلا أن مساهمتها تبقى محدودة وتدخل ضمن تطبيق توجيهات البنك المركزي والسياسة النقدية المفروضة، ولـــيس لغرض تبنيها لأبعاد ومبادئ المالية الأخلاقية.

الكلمات المفتاحية: المالية الأخلاقية، البنوك التجارية، الصيرفة الأخلاقية.

رموز(jel): G24، G39، G21.

Abstract:

Through this study, we aim to know the reality of the Algerian commercial banks 'adoption of ethical financial dimensions and principles, through a field study of twenty-four active banking agencies in the states of Bordj Bou Arreridj and Setif, then doing a statistical treatment of the information and data obtained using the SPSS program and analyzing it economically

This research reached a set of results, which are the complete absence of an ethical financial culture in commercial banks active in Algeria. There are some governmental banks that participate in social projects, but its contribution remains limited and falls within the implementation of the directives of the Central Bank and its monetary policy, and not for adopting the dimensions and principles of ethical finance.

Keywords: Ethical finance, commercial banks, ethical banking.

(JEL) Classification :G39 ،G24 ،G21.

* **المؤلف المراسل**

1. مقدمة:

يرتكز النظام المالي لأي دولة على عدة ركائز لعل أهمها البنوك التجارية التي ازدادت أهميتها في العصر الحديث، وأصبح يعتمد عليها في تطوير الاقتصاد وتنميته، وذلك راجع إلى وضعها الجيد الذي يؤهلها للتأثير بشكل إيجابي على مختلف الشركات التي تمولها، وبالتالي قدرتها على التأثير في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

مع الاتجاه العالمي المتزايد للاهتمام بالتمويل الأخلاقي، أصبح من الضروري على هذه البنوك عامة والجزائرية منها خاصة أن تتجاوز مرحلة كونها مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق الربح، إلى شريك للمجتمع تتحمل مسؤوليتها اتجاهه، تراعي الجانب البيئي في تمويلها، تقوم بترشيد قراراتها، وتلتزم بالأخلاقيات في معاملاتها، الأمر الذي يدفعها إلى ضرورة تبني مفهوم المالية الأخلاقية والوقوف على أهم مبادئها وأبعادها، لتحقيق الأرباح من جهة، وخدمة مجتمعها واقتصادها من جهة أخرى.

من هذا المنطلق ستركز هذه الدراسة على معرفة واقع المالية الأخلاقية في البنوك التجارية الجزائرية، ما يدفعنا لصياغة الإشكالية كما يلي:

1.1. إشكاليةالدراسة:

ما مدى تبني البنوك التجارية الجزائرية لمبادئ وأبعاد المالية الأخلاقية على ضوء حالة الوكالات البنكية النشطة في ولايتي برج بوعريريج وسطيف؟

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمالية الأخلاقية؟
- إلى أي مدى تتجسد أبعاد ومبادئ المالية الأخلاقية في البنوك التجارية الجزائرية؟
- هل يختلف تطبيق أبعاد ومبادئ المالية الأخلاقية باختلاف نوع البنك؟

للإجابة مبدئية على الأسئلة المطروحة سلفا، انطلقنا من الفرضيات التالية:

- تقوم البنوك التجارية الجزائرية بتمويل المشاريع ذات الأثر البيئي والاجتماعي مع التركيز على ترشيد قراراتها؛
- تختلف البنوك الحكومية والأجنبية في تبنيها لأبعاد ومبادئ المالية الأخلاقية.

2.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول بالدراسة والتحليل أحد المواضيع الهامة والمطروحة حديثا، وتعمل على نشر ثقافة المالية الأخلاقية لدى البنوك التجارية باعتبارها الأداة الفاعلة في الاقتصاد؛ فهي معنية بتطبيق أبعاد المالية الأخلاقية حتى تتيح لها خدمة الاقتصاد، المجتمع والبيئة، بالإضافة إلى تحسين سمعتها من خلال التزامها بأخلاقيات عملها من جهة؛ دون تفريطها لهدفها الرئيسي المتمثل في تعظيم الأرباح من جهة أخرى.

3.1. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تحديد مفهوم المالية الأخلاقية وإبراز أهميتها في البنوك التجارية؛
- الوقوف على مدى اهتمام البنوك بأبعاد ومبادئ التمويل الأخلاقي؛
- تحديد مستوى ممارسات المالية الأخلاقية، ومدى تطبيقها والالتزام بها في القطاع البنكي الجزائري؛
- نشر ثقافة الالتزام بالأخلاق في المعاملات المالية الخاصة بالبنك التجاري.

4.1. الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

- مصطفى قمان، ياسين سالمي، "**صناديق الاستثمار كآلية لتنشيط الأسواق المالية النامية**(قمان و سالمي، 2011، الصفحات 172-190).

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح آلية يمكن من خلالها تبني مفهوم المالية الأخلاقية في تنمية وتنشيط سوق الأوراق المالية والمتمثلة أساسا في صناديق الاستثمار الأخلاقية أو المسؤولة اجتماعيا، وذلك عن طريق تشجيع المستثمرين على حشد مدخراتهم أو الاستثمار بها بوجود إدارة محترفة وتنويع كفء وتوفير قدر من المرونة في حرية تحويل استثماراتهم، وخلصت الدراسة إلى وجوب التفكير في صناديق استثمار متخصصة لتلبية رغبات جميع الشرائح خاصة المستثمرون الأخلاقيون.

الدراسة الثانية:

- Bc.Radek Halamka, "**Ethics as a way of sustainability in banking":**)Bc.Radek Halamka ، (2015

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آثار تطبيق الأخلاقيات في البنوك التجارية وانعكاس ذلك على الأداء المالي الخاص بها، بالإضافة إلى إبراز أهمية الأخلاق على مستوى الاقتصاد ككل.

بعد الدراسة التطبيقية تم استخلاص مجموعة من النتائج؛ لعل أبرزها هي أن البنوك التي تطبق الأخلاقيات في عملياتها البنكية، ولديها درجة ارتباط عالية بالاقتصاد الحقيقي وهو الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تقلب أقل في العائد على حقوق الملكية، وعند مقارنة البنوك التي تقوم بتطبيق الأخلاقيات مع أقرانها نجد أن البنوك الأخرى تتمتع بربحية أقل وتقلب أكثر في العائد على السهم وذلك راجع لزيادة التكاليف.

- **محل الدراسة من الدراسات السابقة:** إن ما يميز الدراسة الحالية عن سابقاتها في أنها تركز على واحدة من أبرز المجالات التي من المفترض أن تحظى بالاهتمام الكبير في الجزائر ألا وهي المالية الأخلاقية في القطاع البنكي، حيث أن دراستنا هذه تعتبر من الدراسات الأولى في الجزائر التي تهدف إلى رصد واقع المالية الأخلاقية في البنوك التجارية النشطة بالجزائر، فهي تبحث عن معرفة مدى تبني هذه الأخيرة لمختلف أبعاد ومبادئ المالية الأخلاقية باعتبارها على علاقة مباشرة مع المجتمع ولديها درجة ارتباط عالية بالاقتصاد، من خلال منحها للتمويل لمختلف المشاريع الاقتصادية في حدود الالتزام بالأخلاقيات الحميدة وبقواعد السلوك المهني.

2. الإطار النظري للمالية الأخلاقية:

تعتبر المالية الأخلاقية أو الاستثمار المسؤول اجتماعيا من أحدث أشكال الاستثمار ومن المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا من قبل الباحثين خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك لاهتمامه الكبير بحماية البيئة، تحسين مختلف الجوانب الاجتماعية، مع استيفائه لمتطلبات الحوكمة الجيدة.

1.2. تعريف المالية الأخلاقية: إن المالية الأخلاقية هي مفهوم صعب الفهم ولا يوجد تعريف محدد لها عالميا، وإنما تعددت الآراء حول هذا الموضوع.

تُعرف المالية الأخلاقية على أنها "عملية استثمارية تجمع بين الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في عملية صنع القرارات الاستثمارية، لتوليد عوائد مالية تنافسية على المدى الطويل وتأثير مجتمعي إيجابي، فهي عملية تحديد والاستثمار في الشركات التي تفي بمعايير معينة من المسؤولية الاجتماعية للشركات".(Ballestero Enrique، Perez Blanca، و Bernabeu Gladish Ana Garcia، 2015، صفحة 05).

كما يمكن تعريفها من خلال وجهتها: "إلى من ستُقرض الأموال؟ وماذا ستَخْدم؟ حيث أن الأموال لا تستثمر في مؤسسات تمارس أنشطة لا أخلاقية مثل: الأسلحة، التبغ، الكحول، القمار،...الخ، وبالتالي يتم توجيه هذا النوع من الاستثمار نحو شركات معينة، وأنشطة معينة".(Lelart Michel، 2014، صفحة 05).

من خلال ما سبق؛ يمكن القول بأن المالية الأخلاقية هي: "شكل من أشكال الاستثمار، يتم فيها استخدام الأموال كوسيلة وليست غاية، وتستثمر لغرض تعزيز وتدعيم اجتماعي، بيئي وحوكمي للمجتمع ولمختلف القطاعات والشركات التي بدورها تمارس نشاطا أخلاقيا بالدرجة الأولى".

2.2. المالية الأخلاقية والبنوك التجارية (الصيرفة الأخلاقية): لقد زاد الاهتمام بالصيرفة الأخلاقية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي افتقرت البعد الأخلاقي بالدرجة الأولى، الأمر الذي أدى إلى المناداة باقتصاد القيم خاصة في قطاع التمويل، وهو الأمر الذي سوف نحاول تبيانه في ما يلي:

1.2.2.تعريف الصيرفة الأخلاقية: للصيرفة الأخلاقية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

يمكن تعريف الصيرفة الأخلاقية على أنها "مجموعة من الكيانات أو المؤسسات البنكية التي تتخصص في تمويل الفئات الأكثر حرمانا، الشركات في الاقتصاد الاجتماعي، المنظمات غير الحكومية، والشركات التي تتصرف بمسؤولية تجاه بيئتها الإنسانية والاجتماعية والطبيعية".(Climent Francisco، 2018، صفحة 03).

كما تعرف الصيرفة الأخلاقية على أنها نظام من القواعد ومعايير السلوك للمؤسسات البنكية وموظفيها، بمعنى آخر هي شكل معين من أشكال الأخلاقيات الاقتصادية، ومجموعة من القواعد والأعراف الأخلاقية التي تغطي سلوك موظفي البنوك (الأعمال البنكية)، سواءً بشكل فردي أو جماعي".(Martinez Laura Blanco ، 2015، صفحة 25)

3.2. مبادئ المالية الأخلاقية في البنوك التجارية: تقوم الصيرفة الأخلاقية على المبادئ التالية: (Menezes Amith ، 2016، صفحة 198).

1.3.2.مبدأ الثقة المتبادلة: تعتبر الثقة المتبادلة ذات أهمية كبيرة خاصة لنجاح أداء نظام العمل، فغالبا ما يتم التعاقد على صفقات مهمة وقيمة بين البنك وعميله هاتفيا وفي غياب الشهود أيضا؛

2.3.2.مبدأ المنفعة المتبادلة: يعني هذا المبدأ عند عقد البنك الأخلاقي صفقاته مع العميل، فإنه يتم تبادل المصالح بينهم، كما لا يشعر العميل أو الشريك بأي من حالات الغش أو التحايل أو التلاعب في علاقته التجارية مع البنك؛

3.3.2.مبدأ النوايا الحسنة: هو مبدأ مهم جدا لأخلاقيات العمل والسلوك الأخلاقي، إذ يعني أنه لا توجد أي نية في التعامل مع الشريك بطريقة غير أخلاقية، سواء كان خداعا أو سرقة أو غيرهم؛

4.3.2.مبدأ التحسين الأخلاقي لسلوك العمل: يمثل هذا المبدأ استعداد العميل أو الشريك لقبول أي خطأ ارتكبه نتيجة أفعاله، كما يجب عليه الاعتراف به والرد عليه بالطريقة المناسبة؛

5.3.2. مبدأ تسوية الأعمال: يشير هذا المبدأ إلى تنسيق المصالح المتضاربة للمشاركين.

4.2. أبعاد المالية الأخلاقية في البنوك التجارية: تتجلى أبعاد المالية الأخلاقية في القطاع البنكي في الآتي:

1.4.2.بُعد الحوكمة المصرفية:هو مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة، والإدارة العليا وحماية حقوق المساهمين والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة الفاعلين الخارجيين التي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئات الرقابية؛(مريم، 2017، صفحة 203).

2.4.2.البعد الاجتماعي: يجب على البنك أن يقوم بتحديد احتياجات المجتمع ويسعى للمساهمة في الوفاء بها، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال المساهمة في دعم البنية التحتية، الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الترفيهية، تقديم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة، كما تشمل رعاية الأعمال الخيرية...إلخ؛(Hang Gay Fung و and others، 2010، صفحة 35).

3.4.2.البعد البيئي: البعد أو المعيار البيئي: يمكن تصنيف هذا المعيار إلى ثلاث مجموعات متمثلة أساسا في: (Hang Gay Fung و and others، 2010، الصفحات 32-34)

أ. الكفاءة البيئية: هو مصطلح يعكس إنتاج السلع والخدمات ذات قيمة مع استخدام موارد طبيعية أقل، وكذا نفايات أقل وتلوث أقل، كاستخدام الحد الأدنى للمياه، من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون...، وكذا الاستخدام الأقصى للموارد المستدامة والمعاد تدويرها، للطاقات البديلة المتجددة ... وغيرها؛

ب. التأثير البيئي: فهو الفئة التي تعكس ما تؤثره البنوك على البيئة وما يجب عليها مراعاته أثناء قيامها بالتمويل كتلوث المياه والتربة والهواء والمياه الجوفية، ضياع التنوع البيولوجي، انخفاض أعداد الحيوانات والنباتات ...إلخ؛

ج.الإدارة البيئية: تركز هذه الأخيرة على التزام إدارة الشركة بالتزاماتها البيئية كالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية البيئية أو تمويل المشاريع البيئية، توفير وتدريب الموظفين وتعزيز ثقافة الوعي البيئي...إلخ.

5.2. أهمية تبني البنوك التجارية لأبعاد ومبادئ المالية الأخلاقية: تحفز البنوك الحديثة على السلوك الأخلاقي بناءًا على ما يلي:(Fetinuic Valentina ، 2014، صفحة 93)

- يمكن أن يصبح السلوك الأخلاقي الذي تنتهجه البنوك ميزة تنافسية تمكنه من توسيع قاعدة عملائه وزيادة إيراداته؛

- ترسيخ سمعة وصورة إيجابية التي من شأنها جذب المستثمرين المسؤولين اجتماعيا والحصول على رأس مال إضافي فعال وفي الوقت المناسب؛
- قد تكون البنوك المعروفة بسلوكها الأخلاقي قادرة على الجذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والصادقين؛
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للبنوك وضمان تطبيق الفصل بين الملكية والإدارة؛
- استفادة البنك من خلال ما يقدمه الأفراد والمنظمات وأجهزة المجتمع من أفكار ومقترحات.

3. الجانب التطبيقي لتقييم واقع المالية الأخلاقية في البنوك التجارية لولايتي برج بوعريريج وسطيف:

للإجابة على فرضيات الدراسة اعتمدنا في الجزء التطبيقي على الاستبيان الذي يحتوي على أسئلة مغلقة ذات خيارات معدة مسبقا، كما تم استخدام كافة الأدوات المتعلقة بجمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل هذه البيانات، كذلك تم عرض متغيرات الدراسة وتحليلها من أجل الوقوف على واقع المالية الأخلاقية في وكالات البنوك التجارية النشطة في ولايتي برج بوعريريج وسطيف.

1.3. مجتمع وعينة الدراسة: شمل مجتمع الدراسة على معظم الوكالات البنكية العاملة على مستوى كل من ولايتي برج بوعريريج وسطيف، سواءً كانت هذه البنوك إسلامية، حكومية، أو بنوك أجنبية تقليدية.

للإلمام أكثر بموضوع الدراسة، قمنا بدراسة ميدانية لـ 15 بنك تجاري، و24 وكالة بنكية نشطة في ولاية برج بوعريريج وولاية سطيف، بينما شملت عينة الدراسة على جميع العاملين في قطاع البنكي من مدراء الوكالات، نواب المدراء، رؤساء الأقسام وكذا مستشاري العملاء، وعدد محدود من الإداريين، كونهم الفئة التي تكون على دراية تامة لجميع نشاطات البنك، ولغرض إمكانية الحصول على معلومات ذات مصداقية أكثر.

تم توزيع 120 استبيان على العينة الدراسة، حيث شمل الاستبيان على خمسة محاور أساسية، تضمن المحور الأول على البيانات الذاتية للمجيب ويضم 06 أسئلة، المحور الثاني شمل على 08 أسئلة حول بعد ثقافة المالية الأخلاقية، المحور الثالث شمل 06 أسئلة حول البعد البيئي، تضمن المحور الرابع بعدا آخر وهو البعد الاجتماعي بـ 05 أسئلة، وأخيرا شمل المحور الخامس على 05 أسئلة أخرى حول بعد الحوكمة المصرفية.

أما فيما يخص طريقة الإجابة عن الأسئلة الخاصة بالاستبيان فقد كانت وفق مقياس ليكارت الخماسي، الذي يحتوي على 5 درجات، وهو الأنسب للتعرف على واقع المالية الأخلاقية بشكل جلي في

البنوك التجارية النشطة بالجزائر، حيث طُلب من العاملين إعطاء درجة موافقة في كل عبارة من العبارات الثلاثة والعشرين وفق هذا المقياس كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01):مستويات الإجابة وفق مقياس ليكارت الخماسي

التقييم	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

المصدر:(محمد خير سليم أبوزيد، 2018، صفحة 28)

2.3. منهج الدراسة: لدراسة موضوع المالية الأخلاقية في البنوك التجارية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل المعلومات والمعطيات المتعلقة بالجانب النظري وتلك المجمعة في الجانب التطبيقي، والاستناد على أسلوب الاستقصاء باستعمال الاستبيان، والاعتماد على التحليل الإحصائي لعرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية وتفسيرها.

3.3. أداة الدراسة: في الجانب النظري من الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع لتحرير الجزء النظري وتفسير الجزء التطبيقي، حيث تنوعت المراجع المستخدمة بين كتب، مقالات، أطروحات باللغة العربية والانجليزية، أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على أداتي المقابلة والاستبيان، استخدمت الأداة الأولى للاحتكاك بالعاملين ومدراء الوكالات البنكية بغية أخذ فكرة أولية حول مدى معرفتهم وتبنيهم لأبعاد المالية الأخلاقية، بالإضافة إلى التعرف على الإجراءات والمساهمات التي تتبعها الوكالات في سبيل تبنيها لذلك، أما الاستبيان فقد كان الأداة التي تم توزيعها مباشرة على عينة من العاملين القطاع البنكي في كلتا الولايتين.

4.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تمت الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية في بحثنا هذا، نذكر منها:

- معامل ألفاكرونباخ (ALPHA CRONBACH) لقياس درجة مصداقية الإجابات على فقرات الاستبيان؛
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل بعد من أبعاد المالية الأخلاقية بهدف الكشف على واقعها في البنوك التجارية، إذ يوضح الجدول التالي مستويات الإجابة لمقياس ليكارت الخماسي والمعيار الذي يتم على أساسه التحليل بناءً على قيم المتوسط الحسابي:

الجدول رقم (02):معيار مقياس التحليل

المستوى	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا
المتوسط الحسابي	من1 إلى 1.80	من 1.81 إلى 2.60	من 2.61 إلى 3.4	من 3.41 إلى 4.20	من 4.21 إلى 5

المصدر: (محمد خير سليم أبوزيد، 2018، صفحة 29)

5.3. اختبار ثبات الدراسة: للتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم احتساب معامل ألفا كرونباخ "Alphacronbach" الذي يدل على ثبات القياس، ويقيس درجة صدق العينة، هذا وقد كانت نتائج الاختبار مثل ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (03): نتائج اختبار درجة ثبات المتغيرات

محاور الإستبيان		عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
المحور الأول	بعد ثقافة المالية الأخلاقية	7	0.845
المحور الثاني	البعد البيئي	6	0.728
المحور الثالث	البعد الإجتماعي	5	0.720
المحور الرابع	بعد الحوكمة	5	0.793
جميع عبارات الاستبيان		23	0.675

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجSpss.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ قد تراوحت قيمته ما بين (0.720 و0.845) وهي معاملات جيدة، أما معامل ألفا لجميع عبارات الاستبيان فقد بلغ (0.675)، ما يدل على أن أداة الدراسة ذات ثبات وتمنح الصلاحية للاستبيان في تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها، وهو أكبر من الحد الأدنى المتفق عليه لهذا المعامل المتمثل أساسا في 0.6.

6.3. تحليل نتائج الدراسة: بهدف معرفة إتجاه إجابات أفراد العينة على مختلف العبارات الواردة في الاستبيان، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات الاستبيان، وكذا لإجمالي المحاور وتظهر النتائج كما يلي:

1.6.3. تحليل عبارات بعد ثقافة المالية الأخلاقية: يوضح الجدول الموالي تقييم آراء أفراد العينة حول بعد ثقافة المالية الأخلاقية:

الجدول رقم (04): تقييم آراء أفراد العينة حول وجود ثقافة المالية الأخلاقية لدى بنوك العينة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
01	يقوم البنك بتمويل أي نشاط يعود عليه بالنفع ماديا فقط مهما كان نوعه؛	2,39	1.26	04	منخفضة
02	يمكن للبنك أن يمنح للعميل إمكانية توجيه أمواله ومدخراته لنشاط معين يرغبه العميل في حد ذاته؛	3,10	1.16	02	متوسطة
03	يمكن للبنك أن يعقد صفقات مهمة وقيّمة باستخدام الهاتف فقط وفي غياب الشهود (مبدأ الثقة المتبادلة)؛	2,16	1.08	05	منخفضة
04	البنك غير حذر تماما في تعامله مع العميل ولا يكون مستعدا لأية مخاطر يمكن أن يتعرض لها من قبله؛	1,58	0.727	06	متوسطة
05	لا يتم التأكد من مصادر الأموال التي تودع في البنك؛	3,99	1.122	01	مرتفعة
06	لا يتخذ البنك عقوبات صارمة اتجاه سلوكيات موظفيه غير القانونية كالمحسوبية والرشوة وغيرها من أشكال الفساد الإداري؛	1,45	0.846	07	منخفضة
07	يقوم البنك بالمضاربة سواء لحسابه أو لحساب العميل.	2,83	1.271	03	متوسطة
مجموع المتوسط الحسابي		**2.50**	**0.41**	/	**منخفضة**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجSpss.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي العام لبعد ثقافة المالية الأخلاقية قد بلغ (2.50)، وهو متوسط حسابي ذو درجة موافقة منخفضة، وقد أجمع أغلب المستجوَبُون على انخفاض ثقافة المالية الأخلاقية في البنوك التجارية العاملة بالجزائر، يمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- إن البنوك التجارية لا تمول أي نشاط مهما كان نوعه رغم العوائد التي يمكن أن يتحصل عليها من جراء الاستثمار فيه مثل تمويل مصانع لإنتاج المشروبات الكحولية، التبغ وغيرها من المشاريع الأخرى المضرة بالبيئة كذلك.
- كما تقوم بعض البنوك خاصة الأجنبية بالتأكد من مصادر الأموال التي تودع لدى البنك من خلال جلب العميل لوثائق تثبت مصادر أمواله، بالإضافة إلى وجود لجنة لمكافحة غسيل الأموال تقوم بالتأكد من مصادر تلك الأموال، لكن هناك حالات لا تقوم فيها بعض البنوك بالتأكد من الأموال المودعة لديها، يمكن حصرها فيما يلي:
- وفقا لأوامر صادرة من البنك المركزي، فإن البنوك التجارية خاصة الحكومية لا تقوم بالتأكد من مصادر

الأموال وذلك راجع لوجود كتلة نقدية كبيرة خارج النظام النقدي، وبالتالي تقوم بوضع تسهيلات لاستقطابها، هذا وفق ما صرحه مدير وكالة البنك الخارجي الجزائري لولاية سطيف؛

- إذا كان العميل دائم التعامل مع البنك لسنوات عديدة ونشاطه معروف أو إذا المبالغ المودعة صغيرة جدا.

أما فيما يخص علاقة البنك بعميله، نجد أن البنوك حذرة جدا في تعاملها مع عملائها الأمر الذي يدل على عدم وجود ثقة متبادلة بين الاثنين وكذا غياب مبدأ النوايا الحسنة الذي تنص عليه المالية الأخلاقية، كما لا يمنح البنك المساهم الحق في توجيه مدخراته وأمواله أو أسهمه للنشاط الذي يرغب فيه، وذلك راجع إلى الاستراتيجية المتعلقة بمنح القروض المتبناة من طرف البنوك، والتي تكون وفق السياسة الموجهة له من قبل البنك المركزي ووفق ما تحتاجه قطاعات معينة في الاقتصاد، في إطار ما يعرف بآلية تأطير القروض.

إن البنوك التجارية العاملة بالجزائر لا تقوم بعملية المضاربة في الأسواق المالية، وهذا راجع لركود بورصة القيم المنقولة الجزائرية وليس لأن البنوك تريد تطبيق مبدأ عدم المضاربة بأموالها الذي تنص عليه المالية الأخلاقية.

2.6.3. تحليل عبارات البعد البيئي: يوضح الجدول التالي آراء أفراد العينة حول تبني البعد البيئي:

الجدول رقم (05):تقييم مدى التزام أفراد العينة بالبعد البيئي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
01	يمول البنك المشاريع المرتبطة بتطوير قطاع الموارد المائية خاصة في الأرياف والمناطق المعزولة؛	2,80	1,24	05	متوسطة
02	يقوم البنك باتباع تقنيات حديثة فيما يخص ترشيد استهلاك الطاقة والتخلص من النفايات وغيرها (الورق....)؛	2,87	1,25	04	متوسطة
03	يضع البنك شروطا بيئية عند قيامه بمنح التمويل للمستثمرين؛	3,15	1,24	03	متوسطة
04	يستثمر البنك في المشاريع المنتجة لمنتجات صديقة للبيئة وتقلل من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون؛	3,21	1,18	02	متوسطة
05	يساهم البنك في المشاريع المتعلقة بالطاقات المتجددة؛	3,21	1,27	01	متوسطة
06	يقوم البنك بتمويل المشاريع ذات الأثر الإيجابي على البيئة.	1,75	0,580	06	منخفضة
	مجموع المتوسط الحسابي	**2.83**	**0.84**	/	**متوسطة**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجSpss.

من خلال الجدول رقم (05) يلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي العام للبعد البيئي قد بلغت (2.83)، إذ تراوح المتوسط الحسابي للعبارات ما بين (1.75 و3.21) وهي متوسطات ذات درجة موافقة تراوحت بين المتوسطة والمنخفضة، ذلك راجع لأسباب تم رصدها في المقابلات التي أجريت في الوكالات البنكية، وهي:

تقوم مختلف البنوك الحكومية على عكس البنوك الأجنبية بتشجيع قطاع الموارد المائية، فمثلا يقوم الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (بنك) بتخفيض معدل الفائدة على القروض إلى (1%) في هذا القطاع والعمل على توفير المياه في المناطق المعزولة، إذ يتم ذلك بتشجيع من الدولة الجزائرية وبالمشاركة مع هيئات الدعم المختلفة، كما يتولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية هذا المجال (القطاع الفلاحي) والاهتمام به أكثر من البنوك الحكومية الأخرى، الأمر الذي أحدث تفاوت في الإجابات بين البنوك الحكومية في حد ذاتها.

أما فيما يخص قيام مختلف البنوك باتباع تقنيات حديثة لترشيد استهلاك الطاقة والتخلص من النفايات، فقد كانت البنوك الأجنبية السباقة في هذا المجال كاستعمالها لمصابيح وإنارة توفر الكثير من الطاقة، وتعمل على تدنية تكاليف الورق من خلال استخدام تكنولوجيا الاتصال على عكس البنوك الحكومية؛

من خلال تحليل أجوبة المستجوبين الخاصة بقطاع الطاقات المتجددة، نجد أن البنوك لا تسهم بشكل كبير في هذا مجال، وذلك راجع لمحدودية المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، بالإضافة إلى التكلفة المرتفعة لهذا النوع من المشاريع؛

أما فيما يخص اهتمام البنوك التجارية الجزائرية سواء كانت حكومية أو أجنبية بالأثر الذي يمكن أن تلحقه المشاريع المُموَلة من قبلها على البيئة، نجد أن هاته البنوك لا تضع في العقد شروطا بيئية ينبغي على المُموَل التقيد بها لأجل الحصول على التمويل، وإنما يُطلب منه جلب وثائق من مديرية البيئة التي تثبت عدم إلحاق مشاريعه ضررا بالبيئة، بالإضافة إلى القيام بدراسات جدوى بيئية لنفس الغرض كما أن هناك مشاريع يُقبل تمويلها التي تكون لها نسبة منخفضة نوعا ما في تلويث البيئة، وتدر أرباح عالية للبنك وهذا ما يتنافى ومبادئ المالية الأخلاقية.

3.6.3. تحليل عبارات البعد الاجتماعي: تناول جزء من الاستبيان آراء أفراد العينة حول مساهمتهم للجانب الاجتماعي في تمويلاتهم، كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06):تقييم مدى التزام أفراد العينة بالبعد الإجتماعي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
01	يتبع البنك برنامجا لمكافحة الفقر والبطالة كتقديم قروض دون ضمانات للشرائح الفقيرة في المجتمع؛	2,59	1,346	04	منخفضة
02	يساهم البنك في مشاريع السكنية وتقديم حلول فعالة لأزمة السكن؛	3,45	1,384	01	مرتفعة
03	يساهم البنك في التظاهرات ذات الطابع الاجتماعي من خلال حملات مكافحة التدخين والمخدرات ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم؛	2,84	1,317	02	متوسطة
04	يقدم البنك تبرعات خيرية ويقوم بإجراء أبحاث لدراسة المشاكل الاجتماعية وتقديم حلول مناسبة لها؛	2,79	1,329	03	متوسطة
05	يقدم البنك منحا دراسية للطلبة الأوائل النجباء في الجامعة.	2,46	1,161	05	منخفضة
	مجموع المتوسط الحسابي	**2.83**	**0.84**		**متوسطة**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجSpss.

يبين الجدول السابق أن قيمة المتوسط الحسابي العام حسب سلم ليكارت الخماسي قد بلغت(2.83)، وهي قيمة ذات درجة موافقة متوسطة، كما تراوحت المتوسطات الحسابية بين القيمتين (2.46 و3.45) للعبارتين الخامسة والثانية على التوالي.

من خلال ما سبق نجد أن هناك بنوكا قد اهتمت بالجانب الاجتماعي خاصة الحكومية، كما نجد أن البنوك الإسلامية العاملة بالجزائر(بنك البركة وبنك السلام) تمنح بعضا من القروض دون ضمانات كالقرض الحسن لأشخاص يعانون من عجز مالي، غير أن البنوك الأخرى لا تقوم بتقديم هذا النوع من القروض.

لقد ساهمت البنوك التجارية في تمويل المشاريع السكنية بمختلف الصيغ، خاصة الحكومية على عكس البنوك الأجنبية التي اهتمت هي الأخرى بالمشاركة في مختلف الحملات ذات الطابع الاجتماعي، مثل ما قام به بنك TRUST، حيث أن لديه صندوق يتم فيه جمع الفوائد التي لا يرغب فيها العميل أثناء اقتنائه لمنتج تقليدي، وتُستهدف الأموال المجمعة في الصندوق لمشروع معين يعود بالنفع على المجتمع، أو مثل ما يقوم به بنك السلام من خلال تقديم منتجه المسمى بـ "هديتي" وهو دفتر استثمار يهدى لشخص قريب أو صديق أو غير ذلك يكون به مبلغ من المال، إذ يحصل المستفيد على أرباح شرعية ويدخل في السحب لعمرة مجانية، بالإضافة إلى حصوله لخدمات مصرفية مبتكرة.

4.6.3.تحليل عبارات بعد الحوكمة: يوضح الجدول التالي مدى التزام بنوك العينة ببعد الحوكمة.

الجدول رقم (07):تقييم مدى التزام أفراد العينة لبعد الحوكمة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
01	يلتزم البنك بالشفافية والإفصاح في إعداد القوائم المالية لكل من له علاقة به مجتمعه وليس المساهمين والإداريين فقط؛	3,55	1,19	04	مرتفع
02	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والسيرة الحسنة؛	4,16	0,83	02	مرتفع
03	يقوم البنك بالإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب حتى وإن كانت تلك المعلومات تسيء لسمعته؛	3,35	1,08	05	متوسط
04	يلتزم البنك بالأخلاقيات الحميدة وبقواعد السلوك المهني؛	4,34	0,77	01	مرتفع جدا
05	يعتبر ترشيد القرارات من أهم المرتكزات التي يقوم عليها البنك.	4,16	0,90	03	مرتفع
	مجموع المتوسط الحسابي	**3.19**	**0.67**	**0,67**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجSpss.

بلغ المتوسط الحسابي العام لبعد الحوكمة (3.91)، وهي القيمة التي تعكس درجات الموافقة المرتفعة، إذ ساهمت معظم العبارات في هذا الإرتفاع، كما تراوحت قيم هذا المتوسط ما بين القيمتين (3.35 و4.34) لكل من العبارتين الأولى والرابعة على التوالي كأقصى وأدنى حد للقيمتين، من خلال ما سبق نجد مايلي:

أجمع (93%) من العاملين في القطاع البنكي على التزام البنوك بالأخلاقيات الحميدة وبقواعد السلوك المهني، كما أنه لا يمكن لأي مدير أن يستلم مهامه إذا كانت لديه سوابق عدلية، كما يخضع الموظفون للجنة الامتثال أو لإدارة الامتثال إذا كان هناك تقصير في معاملة العميل، أو عدم احترام الآخرين والمساس بحقوقهم؛

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة في تسيير شؤون البنك من خلال عملهم الدائم على توفير خدمات ذات جودة للعملاء كل على حسب حاجته، وقدرتهم على مواجهة المخاطر المحتملة؛ وأجمع أغلب مدراء الوكالات على ضرورة ترشيد قراراتهم، من خلال الإدارة الجيدة للمخاطر، التشاور عند اتخاذ أي قرار، العمل على تدنية التكاليف وتعظيم الأرباح إلى أقصى حد يمكن الوصول إليه، إضافة إلى ذلك يتواجد في جميع البنوك قسم مختص في الشؤون والقضايا القانونية يتكفل بمعالجة القضايا سواءً تم رفعها من طرف البنك أو من طرف العميل في حالة وجود تقصير في المهام من جانب العاملين بالبنك.

فيما يخص إعداد القوائم المالية، فإن النبوك الحكومية تقوم بالإفصاح عن معلوماتها حتى وإن كانت تسيء لسمعتها، بمعنى آخر تلتزم البنوك بمبدأ الشفافية والإفصاح في إعداد قوائمها المالية حتى في الأزمات التي يمكن أن تمر بها، أما بالنسبة للبنوك الأجنبية فقد كانت متحفظة نوعا ما من هذا الأمر، لكنها تقوم

بالتصرف في الوقت المناسب في حالة تعرضها لأي نوع من المخاطر، إذ يتواجد في كل بنك قسم مختص في عملية التدقيق يقوم فيه المدققون سواءً كانوا داخليون أو خارجيون بفحص القوائم المالية ومختلف الوثائق لغرض الكشف عن الأخطاء، التلاعبات وحالات الغش والاحتيال التي يقوم بها الموظفون.

من خلال أسئلة الاستبيان الثلاثة والعشرين التي غطت أبعاد المالية الأخلاقية الخمسة تم الوصول إلى النتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لأبعاد المالية الأخلاقية

متغيرات الدراسة		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
أبعاد المالية الأخلاقية	البعد البيئي	2.83	0.84
	البعد الإجتماعي	2.83	0.99
	بعد الحوكمة	3.19	0.67
المتوسط الحسابي العام لأبعاد المالية الأخلاقية		**2.91**	**0.51**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجSpss.

انطلاقا من الجدول أعلاه نجد أن المتوسط الحسابي العام لأبعاد المالية الأخلاقية قد بلغ (2.91)، وهو متوسط حسابي ذو درجة موافقة متوسطة، بالتالي توصلنا إلى النتائج التالية:

إن البعض من البنوك التجارية محل الدراسة تقوم ببعض الممارسات التي تنص عليها مبادئ وأبعاد المالية الأخلاقية دون أن تدرك بذلك، كالمساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال توفير مناصب شغل، تزويد المناطق المعزولة بالمياه وغيرها من الممارسات الأخرى التي تدخل ضمن مبادئ المالية الأخلاقية خاصة البنوك الحكومية والبنوك الإسلامية، كون هذه الأخيرة تشترك في بعض مبادئها مع أبعاد المالية الأخلاقية، بالإضافة إلى توفر الجانب الأخلاقي والالتزام بقواعد السلوك المهني وبمبادئ الشفافية والإفصاح في إعداد التقارير والقوائم المالية، كل هذه العوامل يمكن أن تكون بيئة مناسبة لوجود بنك أخلاقي في الجزائر، لكن افتقار هذه البنوك لثقافة المالية الأخلاقية، الثقة التامة بينها وبين عميلها، إعطاء أولوية تحقيق أقصى الأرباح على حساب الأخلاق، عدم إعطاء أهمية كبيرة للجانب البيئي وإهمال الجانب الثقافي كالمسرح والفن، دل على انعدام ثقافة المالية الأخلاقية في البنوك التجارية الجزائرية، رغم وجود البعض من الممارسات الأخلاقية التي تظل منخفضة إلى حد معين.

7.3. إختبار الفرضيات الدراسة: سيتم من خلال هذا الجزء دراسة الاختلافات المحتملة في آراء المستجوبين العاملين في البنوك الحكومية والأجنبية حول واقعية المالية الأخلاقية لمعرفة ما إذا كانت البنوك الحكومية أو الأجنبية لها نفس الاتجاه في إجاباتها، وهو ما يجعلنا نطرح الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الصفرية H0 تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد العينة حول واقع المالية الأخلاقية؛**
- **الفرضية البديلة H1 تنص على أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد العينة حول واقع المالية الأخلاقية.**

يتم اختبار صحة الفرضية الصفرية كما يلي:

الفرضية الفرعية الرئيسية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد العينة حول أبعاد ومبادئ المالية الأخلاقية في البنوك التجارية الجزائرية

يمكن تقسيم هذه الفرضية الخاصة بمعرفة اتجاهات آراء المستجوبين حول أبعاد ومبادئ المالية الأخلاقية في البنوك التجارية محل الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد العينة حول بعد ثقافة المالية الأخلاقية

يوضح الجدول التالي نتائج اتجاهات أفراد العينة حسب بعد ثقافة المالية الأخلاقية:

الجدول رقم (09): نتائج اختبار الفرق في اتجاهات أفراد العينة حول بعد ثقافة المالية الأخلاقية

	نوع البنك حسب ملكيته	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة sig
ثقافة المالية الأخلاقية	بنك حكومي	60	0.16	0.09	0.24
	بنك أجنبي	61	0.16	0.10	

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لبرنامج spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، إذ بلغت قيمة (α) 0.89، ما يعني أن آراء المستجوبين كانت نفسها سواء في البنوك الحكومية أو البنوك الأجنبية، الأمر الذي يدل على أن كل آراء المستجوبين أكدت انعدام ثقافة المالية الأخلاقية في البنوك التجارية محل الدراسة، وذلك راجع لكونها حذرة جدا في تعاملها مع العميل ما يعكس انخفاض مستوى الثقة بينهما، كما تؤكد البنوك على قيامها بعملية المضاربة في حالة وجود سوق مالي نشط ما يتنافى ومبادئ المالية الأخلاقية، بالإضافة إلى أسباب أخرى قد تم ذكرها أثناء تحليل أسئلة الدراسة، وبالتالي يمكن التأكيد على انعدام ثقافة المالية الأخلاقية في هاته البنوك.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد العينة حول البعد الاجتماعي

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار الفرضية باستخدام مستوى الدلالة sig للبعد الاجتماعي:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الفرق في اتجاهات أفراد العينة حول البعد الإجتماعي

	نوع البنك حسب ملكيته	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة sig.
البعد الاجتماعي	بنك حكومي	60	-0.30	0.18	0.001
	بنك أجنبي	61	-0.30	0.17	

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لبرنامج Spss.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، إذ بلغت قيمة (α) 0.001، الأمر الذي يعني عدم تماثل أجوبة المستجوبين في البنوك الحكومية والأجنبية، يرجع ذلك لاهتمام البنوك الحكومية بالجانب الاجتماعي وحل المشاكل الاجتماعية، من أمثلتها: محاولة إيجاد حلول لأزمة السكن، محاولة تمويل عدة مشاريع تحت إطار برامج الدعم المقدمة من طرف الدولة، وغيرها من الأنشطة التي تعكس اهتمام البنوك الحكومية بهذا البعد في إطار سياسة نقدية مفروضة من البنك المركزي.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد العينة حول بعد الحوكمة

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرضية باستخدام مستوى الدلالة sig لبعد الحوكمة المصرفية:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الفرق في اتجاهات أفراد العينة حول بعد الحوكمة المصرفية

	نوع البنك حسب ملكيته	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة sig.
الحوكمة المصرفية	بنك حكومي	60	-0.26	0.12	0.15
	بنك أجنبي	61	-0.26	0.12	

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لبرنامج spss.

من خلال الجدول السابق؛ نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، إذ بلغت قيمة (α)0.15، ما يدل على تماثل آراء المستجوبين في كل من البنوك الحكومية والبنوك الأجنبية، إذ يرجع ذلك أساسا في التزام البنوك التجارية محل الدراسة بالشفافية والإفصاح في إعداد القوائم المالية، تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالنزاهة والكفاءة، وقيامها على مبدأ ترشيد القرارات في تسيير شؤونها.

يمكن اختبار اتجاهات أفراد العينة حول واقع المالية الأخلاقية في بنوكها التجارية ككل، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): نتائج اختبار الفرق في اتجاهات أفراد العينة حول واقع المالية الأخلاقية

	نوع البنك حسب ملكيته	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة sig.
واقع المالية الأخلاقية	بنك حكومي	60	-0.13	0.93	0.02
	بنك أجنبي	61	-0.13	0.93	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج Spss.

من خلال الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية، عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، إذ تعني هذه النتيجة أن واقع المالية في البنوك التجارية محل الدراسة يختلف من بنك حكومي وآخر أجنبي، ما يدل على وجود فروق في اتجاهات آراء المستجوبين في كل صنف من البنوك سابقة الذكر، إذ أن ذلك راجع إلى اختلاف السياسات التي تنتهجها كل من البنوك الحكومية والأجنبية، فغالبا ما تكون البنوك الحكومية مدعمة في نشاطاتها من طرف الدولة الجزائرية، إذ تسعى إلى المساهمة في تطوير المجتمع من خلال تخفيض معدلات الفائدة، توفير مناصب شغل...إلخ، وغالبا ما تبادر هي الأولى بالقيام بهذه النشاطات على الرغم من أن هذه الأخيرة ضمن أبعاد المالية الأخلاقية خاصة البعد الاجتماعي لكن البنوك الحكومية لا تقوم بها في إطار تطبيق المالية الأخلاقية وإنما في إطار تطبيق السياسة النقدية المقررة من قبل البنك المركزي، كما هذا الأمر لا يدل أن البنوك الأجنبية لا تهتم بالجانب الاجتماعي وبهذه الأمور بتاتا، إلا أن البنوك الحكومية تبقى السباقة في هذا المجال.

4. الخاتمة:

تعتبر المالية الأخلاقية من المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا من قبل الباحثين خاصة في السنوات الأخيرة لما لها آثار إيجابية ولو على المدى الطويل على المجتمع والبيئة بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة رصد واقع المالية الأخلاقية في البنوك التجارية النشطة بالجزائر، من خلال القيام بدراسة ميدانية لمعظم الوكالات البنكية العاملة في ولاية برج بوعريريج وولاية سطيف.

1.4. النتائج:

في ضوء أهداف الدراسة التي تم وضعها والفرضيات التي سعينا إلى التحقق منها، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- غياب تام لثقافة المالية الأخلاقية في البنوك التجارية النشطة بالجزائر، وذلك راجع لانحصار هذه الأخيرة في تمويلها أو استثمارها على ما تصدره السلطات النقدية من تعليمات، وعدم مواكبة مختلف التطورات التي يشهدها العالم الخارجي وسعيها الدائم لتحقيق أقصى الأرباح؛
- تولي البنوك الحكومية اهتماما أكبر بالجانب الاجتماعي والبيئي على عكس البنوك الأجنبية التي تهتم بتقديم خدمات بنكية ذات جودة عالية مقابل تحقيق أرباح معتبرة، لكن هذا لا يعني إهمالها التام لكلا الجانبين في تمويلها، وإنما تبقى البنوك الحكومية هي السباقة في هذا المجال، وعلى هذا الأساس يمكن إثبات صحة الفرضية الأولى التي تبين وجود فروق في تطبيق أهم أبعاد ومبادئ المالية الأخلاقية بين البنوك الحكومية والأجنبية؛
- تُعرف الحوكمة المصرفية اعتمادا واسعا على مستوى البنوك التجارية النشطة بالجزائر، وذلك راجع لانتشار مفهومها في الآونة الأخيرة والعمل على تجسيدها على أرض الواقع؛
- تقوم بعض البنوك التجارية الجزائرية بتمويل جزء من المشاريع الاجتماعية (كتمويل المشاريع السكنية)، كما تساهم في حل مختلف قضايا المجتمع (مثل توفير مناصب شغل خاصة لفئة الشباب)، لكن تبقى مساهمتها في هذا الجانب محدودة وتدخل ضمن سياسات أو برامج حكومية، وليس لغرض اعتمادها لبعد من أبعاد المالية الأخلاقية، ومن هنا يكمن رفض الفرضية التي تناولت جانب مراعاة البنوك التجارية لأبعاد ومبادئ المالية الأخلاقية في معاملاتها المالية.

2.4. التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن وضع مجموعة من التوصيات أهمها:

- على السلطات النقدية والمتمثلة أساسا في البنك المركزي، القيام بإصدار تعليمات للبنوك تحثها على الالتزام بما جاءت به المالية الأخلاقية من استراتيجيات وحلول لمختلف المشاكلات التي تواجهها؛
- يجب على البنوك القيام بتدريب وتكوين موظفيها من خلال المشاركة في دورات تدريبية وتنظيم برامج تكوينية بالدول الأجنبية التي تنتشر فيها البنوك الأخلاقية، لغرض التعرف على آلية عملها ومختلف الوظائف والأنشطة التي تقوم بها؛
- تبني البنوك التجارية خدمات ومنتجات جديدة تدخل في إطار حماية البيئة والمحافظة عليها، وعقد اتفاقيات مع معظم المنظمات غير الحكومية والجمعيات التي تعمل في هذا المجال؛

- العمل على خفض أسعار الفائدة وبالتالي سياسة إقراض جديدة في منح القروض تكون مخصصة للمشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتقديم مجموعة من الامتيازات لأصحاب المشاريع التي لا تشكل ضررا على البيئة مع توفير مناصب شغل للشباب؛
- العمل مع مختلف البنوك الأجنبية التي تراعي في استثماراتها وتمويلها أبعاد ومبادئ المالية الأخلاقية؛
- على البنوك الحكومية والإسلامية المبادرة في نشر ثقافة المالية الأخلاقية، باعتبار أن معظم نشاطاتها تدخل ضمن ما تنص عليه المالية الأخلاقية؛
- ضرورة تعزيز البعد الأخلاقي في الممارسات المالية على العموم، والاستثمار والتمويل بصفة خاصة؛
- زيادة تعميق ثقافة المالية الأخلاقية لدى العميل من خلال تشجيعه على الانخراط في مختلف الأعمال والنشاطات الاجتماعية.

5. الهوامش والمراجع:

- Ballestero Enrique, Perez Blanca, & Bernabeu Gladish Ana Garcia, (2015),Socially Responsible Investment: Amulti criteria decision making approach,Springer, Spain.
- Bc.Radek Halamka, (2015), Ethics as a way of sustainability in banking, charles university , prague, Czech Republic.
- Climent Francisco, (2018), Ethical Versus Conventional Banking: A Case Study. Sustainability, 10(2152).
- Fetinuic Valentina, (2014), Banking ethics: main conceptions and problems,Annals of the university of Petrosani economics, 14(01).
- Hang Gay Fung, & and others, (2010),Socially responsible investment in a global environmet, United Kingdom, MPG books group.
- Lelart Michel. (2014), De la finance éthique à l'éthique dans la finance,Hal archive(03).
- Martinez Laura Blanco, (2015), Ethic banking: analysis and comparaison of the model (PHD), Heilbronn university, German.
- Menezes Amith, (2016), Business ethics and its importance in banking industry,International Journal of Scientific research and Modern education, 01(02).
- محمد خير سليم أبوزيد، (2018)، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجية SPSS IBM، دار الصفاء للنشر والتوزيع،الأردن.
- مصطفى قمان، ياسين سالمي، (2011)، صناديق الاستثمار الأخلاقية كآلية لتنشيط الأسواق المالية النامية. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية 01(02).
- هاني مريم، (2017)، تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 04(02).